

Distr.: General
8 April 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية التاسعة والخمسون
جنيف، ٢٣-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

الاتحادات النقدية والتجارة الإقليمية في أفريقيا

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تملك الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية خططاً جريئة لإنشاء اتحادات نقدية في إطار جهود أوسع من أجل تعزيز التجارة والتكامل الإقليميين. وترحب هذه الورقة بتلك المبادرات، لكنها تشدد على أن المنافع التجارية المحتملة للاتحادات النقدية، في أفريقيا لا تتحقق تلقائياً. فالاتحادات النقدية، بوجه خاص، ستساهم في حفز التجارة في أفريقيا إذا عملت الحكومات الأفريقية على تعزيز جهودها لتحسين البنية التحتية، وتطوير القدرات الإنتاجية، وتعزيز تنفيذ الاتفاقات التجارية الإقليمية. وتشير الورقة كذلك إلى أنه بإمكان الحكومات الأفريقية استخلاص دروس هامة من التجارب التي اكتسبها الاتحاد النقدي الأوروبي والتحديات التي واجهها.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-50396 280414 290414



* 1 4 5 0 3 9 6 *

مقدمة

١- تعمل الحكومات الأفريقية على تعزيز الجهود من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحويل اقتصاداتها لإرساء أساس أفضل وأقوى لتحقيق النمو المستدام، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر في القارة الأفريقية. ومن المتوقع أن يكون للتجارة والتعاون الإقليميين دور حاسم في إنجاز خطة التحول. إذ يمكن أن يؤدي إلى إطلاق الإمكانيات التصنيعية لأفريقيا، مثلاً عن طريق تيسير سبل تطوير البنية التحتية التي من شأنها أن تقلص تكاليف التجارة وتجعل الصناعة التحويلية أكثر قدرة على المنافسة. ويمكن أيضاً أن يعزز التحول الاقتصادي لأن تركيبة التجارة بين البلدان الأفريقية موجهة نحو المصنوعات أكثر مما هي موجهة نحو السلع الأساسية التي تهيمن على المبادلات التجارية لأفريقيا مع بقية العالم. لكن التبادل التجاري فيما بين البلدان الأفريقية قليل جداً، وهو ما تشهد عليه شدة تدني حصة التجارة الإقليمية من مجموع تجارة أفريقيا^(١).

٢- وقد اتخذت الحكومات الأفريقية خطوات عدة لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على سبيل المثال، اتخذت القادة الأفارقة قراراً بالإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة في القارة. وهناك، علاوة على ذلك، خططت وضعتها جماعات اقتصادية إقليمية عدة لإنشاء اتحادات نقدية في إطار جهود أوسع نطاقاً ترمي إلى تعزيز التكامل الإقليمي. فعلى سبيل المثال، وضع كل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد شرق أفريقيا، خططاً أولية لإنشاء اتحاداتها الإقليمية. وفي منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تعمل ستة بلدان (غامبيا، وغانا، وغينيا، وليبيريا، ونيجيريا، وسيراليون) على إنشاء منطقة عملة مشتركة، وهي المنطقة النقدية لغرب أفريقيا^(٢)، بحلول عام ٢٠١٥، وتقضي الخطة بأن تدمج المنطقة، في نهاية المطاف، مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا القائم والذي يستعمل أعضاؤه الثمانية حالياً فرنك الجماعة المالية الأفريقية. وفي اتحاد شرق أفريقيا، وقّع قادة البلدان الخمسة الأعضاء^(٣) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بروتوكولاً يرسى الأسس لإقامة اتحاد نقدي في غضون عشر سنوات. وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من المتوقع إنشاء اتحاد نقدي بحلول عام ٢٠١٦، واعتماد عملة مشتركة بحلول

(١) في عام ٢٠١١، مثلت التجارة الدولية حوالي ١١ في المائة من مجموع التجارة في أفريقيا. وتشمل العوامل التي تعيق التجارة الإقليمية في أفريقيا التكاليف المرتفعة للتجارة، وانعدام التنوع، وظاهرة التجارة غير النظامية، وارتفاع الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، وعدم الاستقرار السياسي. انظر: UNCTAD, 2013, *Economic Development in Africa Report 2013. Intra-African Trade: Unlocking Private Sector Dynamism* (United Nations publication, sales No. E.13.II.D.2, New York and Geneva).

(٢) أنشئت المنطقة النقدية لغرب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بتوقيع رؤساء سيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وليبيريا، ونيجيريا على إعلان أكر.

(٣) الأعضاء هم: أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا.

عام ٢٠١٨. وفيما يتعلق بالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، يعمل الأعضاء على إنشاء اتحاد نقدي مع اعتماد عملة مشتركة بحلول عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تفضي هذه المبادرات الإقليمية، في نهاية المطاف، إلى إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي أفريقي على النحو المتوخى في معاهدة أبوجا لعام ١٩٩١.

٣- وإذا كان تحقيق التكامل النقدي في أفريقيا يحظى باهتمام متزايد، فإن من المهم التأكيد على أن الاتحادات النقدية ليست أمراً جديداً على هذه القارة. فأفريقيا لديها تاريخ طويل شهد اشتراك بعض البلدان في عملات واحدة. وهناك، على سبيل المثال، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الذي يستعمل أعضاؤه فرنك الجماعة المالية الأفريقية لغرب أفريقيا الذي كان في السابق مربوطاً بالفرنك الفرنسي وأصبح حالياً مربوطاً باليورو. وهناك أيضاً الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التي تمثل اتحاداً جمرانياً ونقدياً بين بلدان وسط أفريقيا التي كانت في السابق مستعمرات فرنسية، وهي تستعمل فرنك الجماعة المالية الأفريقية لوسط أفريقيا مربوط باليورو حالياً. وفي أفريقيا أيضاً نجد المنطقة النقدية المشتركة التي ترتبط فيها العملات المحلية لسوازيلاند وليسوتو وناميبيا براند جنوب أفريقيا، وهو ما يعني عملياً أنها تشترك في نفس السياسة النقدية.

٤- ومن الأهداف الرئيسية التي تسعى الاتحادات النقدية إلى تحقيقها في أفريقيا تعزيز التكامل الإقليمي، لا سيما التجارة والاستثمار داخل المنطقة الإقليمية الواحدة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتعزيز التكامل الإقليمي في القارة، لم تحرز أفريقيا تقدماً كبيراً ولا سيما في مجال تعزيز التجارة الإقليمية، كما يتضح من تدني حصة التجارة داخل المنطقة الواحدة من مجموع التجارة. وخلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، بلغت حصة الصادرات داخل المنطقة الإقليمية الواحدة ١١ في المائة من مجموع الصادرات بالنسبة لأفريقيا، و ٢١ في المائة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٥٠ في المائة بالنسبة لآسيا، و ٧٠ في المائة بالنسبة لأوروبا. وفي هذا السياق، تكمن إحدى التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية في إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز التجارة الإقليمية. وتبحث هذه الورقة الدور الذي يمكن أن يلعبه إنشاء اتحادات نقدية في أفريقيا للمساهمة في تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز التجارة الإقليمية. وتبحث على نحو أكثر تحديداً، العلاقة بين الاتحادات النقدية والتجارية الإقليمية، وتناقش الأدلة التي توفرت مؤخراً على وجود هذه العلاقة استناداً إلى بيانات تتعلق بالبلدان الأفريقية. كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية في الاستفادة من الاتحادات النقدية فعلياً لتعزيز التجارة الإقليمية، وتستخلص الدروس المفيدة لأفريقيا من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي.

أولاً- هل يمكن أن تعزز الاتحادات النقدية التجارة داخل المنطقة الواحدة في أفريقيا؟

٥- حظي موضوع الاتحادات النقدية باهتمام ونقاش واسع في أفريقيا منذ الإطلاق الناجح لليورو في عام ١٩٩٩. وتركز المناقشات والتحليلات بدرجة كبيرة إلى المفهوم أو الإطار المتعلق بمنطقة العملة المثلى المستند إلى العمل الريادي الذي قام به موندل^(٤). ووفقاً للأدبيات التي تتناول نظرية منطقة العملة المثلى، ينطوي تشكيل الاتحادات النقدية على تكاليف ومنافع. وتمثل المنفعة الرئيسية في تقليص تكاليف الصفقات، بينما تتمثل التكلفة الرئيسية في ضياع إمكانية استخدام سعر الصرف كأداة للتكيف مع الصدمات غير المتماثلة على أعضاء الاتحاد النقدي. وفي ظل هذه المعايير، تؤكد الأدبيات التي تتناول نظرية منطقة العملة المثلى أنه من المرجح أن تشكل مجموعة من البلدان اتحاداً نقدياً ناجحاً إذا أتاحت تنقل اليد العاملة بين البلدان؛ ومرونة تحديد الأجر والأسعار؛ وكانت لديها هياكل اقتصادية متماثلة؛ وسلال إنتاج وتصدير متنوعة؛ واقتصادات أكثر انفتاحاً من حيث نسبة السلع التجارية إلى السلع غير التجارية؛ وآليات لإجراء التحويلات المالية لمساعدة البلدان على التكيف مع الصدمات غير المتماثلة^(٥)(٦). وشكلت هذه الأفكار المنبثقة عن الأدبيات التقليدية التي تناولت نظرية منطقة العملة المثلى أساساً لدراسات تجريبية تحاول تحديد جدوى الاتحادات النقدية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية. وتتسم هذه الأدبيات بالغرارة وهي في تزايد وتحظى بالاهتمام، لكننا لا نحاول استعراضها في هذه الورقة لأن محور التركيز هنا لا ينصب على تحديد ما إذا كانت الاتحادات النقدية مجدية أم لا في أفريقيا. بل إن الورقة تركز على مسألة أضيق بكثير، وهي مسألة إيجاد السبل التي تتيح للبلدان الأفريقية، التي قررت إنشاء اتحاد نقدي، ضمان إسهام هذا الاتحاد في بلوغ الهدف المتمثل في تعزيز التجارة الإقليمية في هذه القارة.

٦- وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن إنشاء اتحاد نقدي يشمل إصدار عملة مشتركة يمكن أن يعزز التجارة الإقليمية لأنه يوفر تكاليف الصفقات المرتبطة بصرف العملات، ويؤدي إلى تزامن الدورات الاقتصادية، ويعزز سعر الصرف واستقرار الاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد العملة المشتركة من مستوى الشفافية في الأسعار وتسهل حركة رأس المال بين الأعضاء، فتدعم بذلك الاستثمار والتجارة^(٧)(٨). وأكدت الدراسات التجريبية

(٤) RA Mundell, 1961, A theory of optimum currency areas, *American Economic Review*, 51:657-665.

(٥) PB Kenen, 1969, The optimum currency area: An eclectic view, in: RA Mundell and AK Swoboda, eds., *Monetary Problems of the International Economy*, University of Chicago Press, Chicago.

(٦) R McKinnon, 1963, Optimum currency areas, *American Economic Review*, 54(3):712-725.

(٧) P De Grauwe, 2009, *Economics of Monetary Union*, eighth edition, Oxford University Press, Oxford and New York.

كذلك أثر الاتحادات النقدية في تعزيز التجارة. فقد استعان الباحث روز^(٩) بالبيانات المتعلقة بعدد كبير من البلدان وخلص إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدان المشاركة في اتحاد نقدي يزيد ثلاث مرات في المتوسط عن حجم هذا التبادل بين البلدان التي تعتمد عملات مختلفة. ورغم انتقاد بعض الكتاب للمنهجية التي طبقها روز، فقد أثبتت دراسات تجريبية أخرى استخدمت منهجيات مختلفة^{(١٠)(١١)(١٢)(١٣)} أثر الاتحادات النقدية في تعزيز التجارة.

٧- كما تعضد الأدلة التجريبية التي تستند إلى بيانات تتعلق بالبلدان الأفريقية الرأي القائل بأن الاتحادات النقدية تعزز التجارة. فقد خلص كل من ماسون وباتيو^(١٤)، على سبيل المثال، إلى أن الاتحادات النقدية لها أثر إيجابي على التجارة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، خلص تسانغرايد وآخرون^(١٥) إلى أن الاتحادات النقدية لها أثر كبير في توليد الفرص التجارية في أفريقيا. وتبين أن الاتحاد النقدي يحقق في المتوسط، توسعاً في التجارة في أفريقيا بعامل قيمته ١,٤. وخلصت الدراسة كذلك إلى أن مدة العضوية في الاتحاد النقدي مهمة كذلك بالنسبة للتجارة في أفريقيا، بمعنى أنه كلما طالت مدة مشاركة البلدان في الاتحاد كلما زادت المنفعة التي تجنيها من ذلك. ورغم توفر الدلائل على أن الاتحادات النقدية يمكن أن تعزز التجارة الإقليمية في أفريقيا، لا بد من الإشارة إلى أن العلاقة بين الاتحادات النقدية والتجارة قد تكون علاقة ثنائية الاتجاه. فالاتحادات النقدية على سبيل المثال، يمكنها أن تولد فرصاً تجارية، كما أن تعزيز التجارة عن طريق التكامل الإقليمي يمكن أن يخلق بدوره ظروفاً مؤاتية أكثر للتكامل النقدي. وفي هذا السياق، يتعين على الحكومات الأفريقية كفالة التعزيز المتبادل للعمليات بما يزيد من أثرهما ومساهمتهما في عملية التنمية إلى أقصى حد.

P Krugman, 1993, Lessons of Massachusetts for EMU, in: F Torres and F Giavazzi, eds., (٨)
Adjustment and Growth in the European Monetary Union, Cambridge University Press,
Cambridge, pp. 241-269.

A Rose, 2000, One market, one money: Estimating the effect of common currencies on trade, (٩)
Economic Policy, 30:9-45.

R Glick and A Rose, 2002, Does a currency union affect trade? The time-series evidence, (١٠)
European Economic Review, 46(6):1125-1151.

M Obstfeld and K Rogoff, 2000, Do we really need a new international monetary compact? (١١)
National Bureau of Economic Research Working Paper Series No. 7864, August.

T Persson, 2001, Currency union and trade: How large is the treatment effect? *Economic Policy* (١٢)
33:433-448.

R Thom and B Walsh, 2002, The effect of a common currency on trade: Ireland before and after (١٣)
the sterling link, *European Economic Review*, 46:1125-2351.

P Masson and C Patillo, 2005, *The Monetary Geography of Africa*, Brookings Institution Press, (١٤)
Washington, D.C.

C Tsangarides, P Ewencyk, M Hulej and M Qureshi, 2008, Are Africa's currency unions good (١٥)
for trade? International Monetary Fund Staff Papers, 56(4).

ثانياً- تعزيز التجارة الإقليمية في أفريقيا عن طريق الاتحادات النقدية

٨- إن الاستنتاج بأن الاتحادات النقدية بإمكانها تعزيز التجارة لا يعني أنها ترياق يصلح لما تواجهه أفريقيا من تحديات في مجال التجارة والتنمية على المستوى الإقليمي. وتحديداً، فإنها لا تمثل شرطاً كافياً لتعزيز التجارة الإقليمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، إذا أرادت الحكومات الأفريقية استخدام الاتحاد النقدي على نحو فعال لتعزيز التجارة، سيتعين عليها اعتماد سياسات اقتصادية تكملية من شأنها أن تخلق ظروفاً مؤاتية لحفز التجارة الإقليمية. ويُرجح أن تشهد أفريقيا تحقق أثر الاتحادات النقدية المتوقع في تعزيز التجارة إذا بُذلت جهود إضافية لتطوير القدرات الإنتاجية للبلدان. فالإتحاد النقدي يمكن أن يخفف تكاليف التجارة بين الأعضاء، لكن إذا كان أعضاؤه يفتقرون إلى القدرة على إنتاج أنواع السلع التي يريدها المستهلك، فمن غير المرجح توليد ما يكفي من فرص التبادل التجاري فيما بينهم. إذ إن توفير بنية تحتية تتسم بالكفاءة وسهولة الوصول إليها وتحسين سبل الحصول على ائتمانات بتكلفة معقولة تمثل بعض تدابير السياسة العامة التي يمكن أن تسهم في تطوير القدرات الإنتاجية في أفريقيا.

٩- إن وجود تعريفات عالية وحواجز غير جمركية في أفريقيا يشكل بدوره عقبة رئيسية أمام تعزيز التجارة الإقليمية، وينبغي معالجة هذه المسألة لفتح الباب أمام إمكانية قيام الاتحادات النقدية بحفز التجارة في أفريقيا. وسيطلب ذلك تنفيذ البلدان الأفريقية لاتفاقيات التجارة الإقليمية على نحو أفضل، وسيكون لاستحداث آلية رصد لقياس مدى امتثال الأعضاء للاتفاقيات الإقليمية دور إيجابي في حمل الأعضاء على الالتزام بالاتفاقيات التي وقعوا عليها. ويحتاج الأمر أيضاً إلى ضمان جني جميع الأعضاء لفوائد التجارة الإقليمية لإعطاء كل عضو من الأعضاء حافزاً لإزالة الحواجز التي تقف في وجه هذه التجارة الإقليمية وخلق بيئة مؤاتية لتعزيز التجارة الإقليمية عن طريق التوحيد النقدي.

١٠- كما يؤدي استقرار الاتحادات النقدية واستمرارها دوراً في تحديد تأثير هذه الاتحادات على التجارة. فالإتحاد النقدي الأكثر استقراراً والأطول عهداً يقلص على الأرجح من درجة عدم التيقن ويحفز الاستثمار والتجارة الإقليميين. ويمكن أن يخلق أيضاً مزيداً من الفرص لتقاسم المخاطر وتوزيع رؤوس الأموال توزيعاً أفضل، وأن يعزز النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء. لكن من الأهمية بمكان أن تكون هناك آلية لضمان بلوغ أعضاء الاتحاد النقدي استقرار الاقتصاد الكلي لكي يستقر الاتحاد ويعمر. ويمكن أن يؤدي التباين بين متغيرات الاقتصاد الكلي إلى أزمات مالية في الاتحاد، ويهدد بقاءه، ويجعل من الصعب تعزيز التجارة الإقليمية. وتستدعي الحاجة في هذا السياق تنسيق السياسات الاقتصادية لخفض احتمالات التعاون في حالة الاقتصاد الكلي عبر البلدان في الاتحاد.

ثالثاً- دروس لأفريقيا من منطقة اليورو

١١- إن أفريقيا أطول باعاً في إنشاء الاتحادات النقدية من أوروبا، لكن الحجم الكبير للاتحاد النقدي الأوروبي والتحديات التي واجهها منذ "الكساد الكبير" عام ٢٠٠٩ أمران ينطويان على دروس هامة بالنسبة للاتحادات النقدية القائمة والمقترحة على السواء في أفريقيا. فخلافاً لأفريقيا، كانت أوروبا تتمتع فعلياً بدرجة عالية نسبياً من التكامل التجاري قبل قيام الاتحاد النقدي الأوروبي. وتملك أيضاً بنية تحتية تتسم بكفاءة عالية ويمكن التعويل عليها ويسهل الوصول إليها. ولذلك، فإنه من غير المستغرب أن يكون تأثير الاتحاد النقدي الأوروبي على التجارة كبيراً جداً. ومن الدروس الهامة التي يمكن لأفريقيا استخلاصها من هذه التجربة أن البيئة التجارية والمؤسسية ينبغي أن تكون مؤاتية لتعزيز التجارة الإقليمية من أجل ضمان جني الفوائد التي يمكن أن يعود بها التكامل النقدي على التجارة بالكامل.

١٢- والدرس الآخر الذي يمكن لأفريقيا أن تستخلصه من الاتحاد النقدي الأوروبي هو أهمية ثبات سياسات الاقتصاد الكلي. فوجود اختلافات واسعة في درجة الانضباط المالي بين البلدان الأعضاء يمكن أن تترتب عليه تحديات تهدد بقاء الاتحاد واستقراره. ولمعالجة هذه المسألة، فرضت الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا معايير التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي، فاتبعت النهج الذي اعتمده أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي بحذافيره. وهناك مخاوف من أن يؤدي اعتماد النوع الصارم من معايير التقارب التي اعتمدها الاتحاد النقدي الأوروبي إلى تضيق الحيز السياسي المتاح للبلدان الأفريقية لمواجهة تحديات التنمية الحالية والمستجدة. وثمة رأي مفاده أن معظم أعضاء الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تعمل على تحقيق التكامل النقدي تواجه صعوبات في استيفاء معايير التقارب المطبقة، ما يدل على أن المعايير قد تكون مفرطة في الصرامة بالنظر إلى الاحتياجات والتحديات الإنمائية في القارة. ويظهر تقييمٌ للتقدم المحرز نحو التقارب في الاقتصاد الكلي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية إحراز بعض التقدم، لكنه يبقى عمومًا دون الأهداف المحددة في برامج التكامل المالي لتلك الجماعات^(١٦).

١٣- وتؤكد تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي أيضاً أنه لا بد أن يكون لدى البلدان الموشكة على المشاركة في اتحاد نقدي آلية موثوقة وعملية لإجراء التحويلات المالية لكي يتسنى لها التصدي للصدمات غير المتماثلة والتكيف معها. وفي غياب هذه الآلية، يكون الاتحاد النقدي عرضة لضغوط هائلة عندما تلم الصدمات غير المتماثلة بأعضائه. ويمكن لتقل اليد العاملة أيضاً الاضطلاع بدور حاسم في مساعدة البلدان على التكيف مع الصدمات غير المتماثلة، لكن هذا الإجراء يمثل تحدياً ويصعب تنفيذه ويتطلب من القادة إرادة سياسية صلبة.

(١٦) African Development Bank, 2012, Supporting macroeconomic convergence in African RECs, Regional Integration Policy Papers No. 001-December, African Development Bank Department of .NEPAD, Regional Integration and Trade Department

رابعاً- استنتاجات ومسائل مطروحة للمناقشة

١٤- تخطط الحكومات الأفريقية لإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي أفريقي يشمل استخدام عملة موحدة يصدرها بنك مركزي مشترك بهدف تعزيز التجارة والتكامل الإقليميين. ومن المتوقع أن تضطلع الجماعات الاقتصادية الإقليمية بدور حاسم في تحقيق هدف التكامل النقدي، على النحو المبين في معاهدة أبوجا لعام ١٩٩١، وقد أعدّ كثيرٌ منها جداول زمنية لتحقيق التكامل النقدي والمالي. وتشير الأدبيات إلى أن الاتحادات النقدية قادرة على المساهمة في تعزيز التجارة الإقليمية، وأكدت دراسات تجريبية تناولت هذه العلاقة مؤخراً، باستخدام بيانات مستمدة من مصادر أفريقية، أن ذلك سينطبق على أفريقيا. ومع ذلك، تدفع هذه الورقة بأن العلاقة بين الاتحادات النقدية والتجارة ليست علاقة تلقائية، وأن ثمة حاجة إلى سياسات تكميلية لتحسين البنية التحتية، وبناء القدرات الإنتاجية، وإزالة الحواجز التجارية، وضمان تحقيق الاتحادات النقدية في أفريقيا لتأثيرها الكامل على التجارة.

١٥- وفي ضوء هذه الخلفية، حُددت القضايا التالية لتوجيه حلقة النقاش حول موضوع الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية هذا العام:

١- هل الاتحادات النقدية ضرورية أو كافية لتعزيز التجارة والتكامل على المستوى الإقليمي في أفريقيا؟

٢- ماذا يتعين على الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية القيام به لضمان أن إنشاء الاتحادات النقدية في أفريقيا سيعزز التجارة والتكامل الإقليميين؟

٣- هل من دروس تستخلصها أفريقيا من الاتحاد النقدي الأوروبي والأزمة التي شهدتها منطقة اليورو مؤخراً؟